

تقرير

بري وحزب الله: «التوقيع الثالث» حق مكتسب

هو الأهم، أخذ طابعاً سياسياً حين تقدم الكلام عن التوقيع الشيعي في المفاوضات وصار المحور الأبرز فيها. ومن خلال المرسوم الذي أصدر عليه عون، صار التوقيع الشيعي حقاً مكتسباً، ولم تعد المطالبة به من باب الأعراف فحسب. وكما حصل بعد اتفاق الدوحة حين كرس ثنائي أمل وحزب الله مفهوم الحكومات الجامعة مهما كانت نتائج الانتخابات النيابية، كرّس اليوم فكرة التوقيع الثالث. وتبعاً لذلك، لم يعد الكلام عن هوية وزير المال وطائفته في أي من الحكومات المقبلة أمراً قابلاً للبحث لدى الطرفين الشيعيين. وهذا الأمر بات على طاولة أي مفاوضات سياسية داخلية، بما يتعدى فكرة المثالفة التي ظلت متداولة من دون حيثيات عملية. فالرئاسة الثانية وتمسك بالتوقيع الثالث، في إطار الطائف نفسه وبذريعة عدم المساس به، ما يطرح أسئلة إذا كان ما يحصل هو الثمن الذي تريد الثنائية الشيعية قبضه لاستعادة الرئيس سعد الحريري إلى بيروت والتسوية الرئاسية والحكومية الثانية. وهل وقعت دوائر رئاسة الجمهورية في خطأ القفز فوق التوقيع، فسَهلت تحويل ترقيات الضباط من مجرد شأن عسكري داخلي إلى باب تدخل فيه تسوية الطائف منعطفًا جديداً، أم أنه ليس خطأ؟

هل وقعت دوائر رئاسة الجمهورية في خطأ القفز فوق التوقيع؟

المرسوم لجهة وضع الضباط، لا يمكن أن يوافق على التفسير الذي بات يعطى «عونياً» لعدم توقيع وزير المال على المرسوم، لأن هذا الأمر يتعدى المشكلة الآنية. فالقضية أصبحت أكبر من مجرد إحراج مزدوج للحزب مع رئيس المجلس النيابي، وهما باشرًا خلال ردة فعل بري المتوقعة، استفاد من موضوع الترقيات، كي يضع فكرة التوقيع الشيعي على بساط البحث لأول مرة بهذه الجدبة. فحين طرح عون - وكان لا يزال نائباً - موضوع الترقيات، لم ترفض لأسباب تتعلق بالتوقيع الشيعي، بل لأسباب أخرى مختلفة تماماً. أما اليوم، فيأتي الرفض من زاوية وضع الضباط المرشحين للأقدمية، لكنه، وهذا

مؤيد ورافض له، علماً بأن الترقيات ليست ملفاً مفاجئاً لأي طرف، فعون حاول إمرارها في مجلس النواب والحكومة معاً، وسبق للحزب أن رافق ملفها منذ أشهر. ولا يمكن وفقاً لهؤلاء أيضاً ألا يكون الحزب مطلعاً على توقيع المرسوم، لأن رئيس الجمهورية ووزير الخارجية جبران باسيل بحكم موقعهما في التفاهم معه وتنسيقهما في كثير من الملفات الحساسة، لن يغافلا الحزب بهذا المرسوم ويضعاه أمام الأمر الواقع.

هناك من يتحدث عن خطأ لدى دوائر حزبية، ارتكب في لحظة ما دفع الأمور إلى هذا المنحى التصعدي، بعدما انفجرت القضية إعلامياً وسياسياً، وتبين حينها للقيادة السياسية في الحزب أنها باتت أكبر من أن تعالج بسرعة لتخفيف الأضرار التي تنجم عنها وهي باتت كبيرة. والحزب يحاول منذ ذلك الحين تطويق تداعياتها، لكنه يواجه بتصلب رئيسي الجمهورية والمجلس النيابي. لكن هذا الجانب من الرواية لا يفتح أطرافاً سياسيين. فثمة من يميل إلى فكرة أن الحزب لم يخطئ حين ترك هذا الملف يذهب إلى هذا الحد، بل إنه صرف النظر عمداً عنه، في محاولة لاستثماره سياسياً. فالحزب، مهما كان موقفه الإيجابي من عون، ومن مراعاته له في تفهم أسباب توقيع

كلما رضم الرئيس نبيه بري صوته في ملف مرسوم الأقدمية والتوقيع الشيعي، يتكرر السؤال عن موقف حزب الله. هل غض الحزب نظره عن المرسوم، فأخطأ في تقدير ردة فعل بري، أم أنه ترك القضية تتفاقم حتى تصك إلى تكريس الحق المكتسب؟

هيام القصيفي

ليس من عادة حزب الله أن يقول علناً ما يفعله حين يحتدم الخلاف بين حليفه: رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري. لكن ليس من عادته أيضاً أن يترك الخلاف بينهما يتفاقم إلى هذا الحد الذي وصلت إليه الأمور بينهما على خلفية مرسوم الأقدمية، لتتطور إلى موضوع التوقيع الشيعي والكلام عن المساس بالطائف. لذا يصبح موقف حزب الله اليوم أحد محاور النقاش الأساسية في الأوساط السياسية، ولا سيما على أبواب الانتخابات النيابية، مثله مثل موقف الرئيس سعد الحريري بارتكابه هفوة تجاه بري، لم يعتدّها رئيس المجلس من قريظ سابقاً ومن بيت الوسط حالياً. ثمة أسئلة متداولة أبعد من التوقيت الذي لجأ إليه عون بتوقيع المرسوم بعد أزمة الحريري مع السعودية مباشرة. هل كان حزب الله عالماً بأن رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وقعوا المرسوم من دون توقيع وزير المال علي حسن خليل، واعتقد المكلفون عادة متابعة هذه الملفات أن اعتراض رئيس المجلس النيابي لن يأخذ هذا الحجم الكبير لينحول إلى أزمة دستورية، أم أن المرسوم وقع من دون علم الحزب الذي أصبح محرراً بين حليفين، أحدهما حليف تاريخي، والثاني سلف الحزب استراتيجياً في ملفات كثيرة؛ آخرها موقفه من السعودية في أزمة الحريري؟ يشك متابعون لملف المرسوم ألا يكون حزب الله على اطلاع عليه، لأسباب بديهية متصلة بعلاقة الحزب بالجيش، ولأن الجيش هو الذي أعدّ المرسوم وطرحه داخل المجلس العسكري. ومن الطبيعي أن يكون الحزب قد اطلع على ما دار فيه بين

لم يعد الكلام عن هوية وزير المال في الحكومات المقبلة أمراً قابلاً للبحث (مروان طحط)



تقرير

الشيوعي: يا معترضي لبنان.. اتحدوا

مسألة الالتزام المشترك بالمبادئ والتوجهات الأساسية، التي تؤكد التوجه نحو خوض المعركة الانتخابية في كل الدوائر، بروحية تغلب المقاربة الديمقراطية الكلية التي تعكس المصالح العامة المشتركة للمكتلة الشعبية المشكلة، بدل الغرق في مقاربات جزئية ضيقة وخاضة». وحث الحزب كل «مكونات قوى الاعتراض الديمقراطي في العمل الفوري على بناء تفاهات انتخابية في كل الدوائر، بالتعاون مع حيثيات سياسية واجتماعية لها ثقل شعبي وغير مرتبطة بأطراف النظام السياسي». ودعا هذه القوى إلى تشكيل ائتلاف سياسي، يركز على برنامج مشترك تخوض على أساسه الانتخابات النيابية في مواجهة قوى السلطة وسياساتها.

(الأخبار)

قوى الاعتراض مدعوة إلى بناء تفاهات مع غير المرتبطين بأطراف النظام السياسي

واحدًا للتغيير»، فلا خيار للنجاح في هذه المواجهة إلا بالوحدة والوحدة فقط. ودعا الشيوعي الجميع إلى تحل هذه المسؤولية التاريخية، معرباً عن «استعدادنا لتقديم كل ما يلزم في سبيل ذلك». وطرح الحزب للنقاش

وأشار الحزب إلى نجاح تلك القوى في «بثّ الارتباك بل الرعب في صفوف التشكيلات الطائفية الحاكمة». وتابع: «تأتي الانتخابات النيابية القادمة كمحطة جديدة في معرفة سياسية مفتوحة، وهي تشكل امتحاناً حقيقياً لكل قوى الاعتراض والتغيير الديمقراطي في مدى قدرتها على النجاح بأن تتوحد حول برنامج مشترك، وضمن ائتلاف سياسي، تخوض الانتخابات على أساسه على امتداد مساحة الوطن وفي الدوائر الانتخابية كافة، بمواجهة قوى السلطة، التي كانت على مدى عقود، السبب الأساسي في ماسي اللبنانيين على الصعد كافة». وتوجه الحزب إلى كل الرفاق والأخوة والأصدقاء في قوى الاعتراض والتغيير الديمقراطي بنداء «اتحدوا، وكونوا معاً صوتاً

دعا الحزب الشيوعي اللبناني للقاء وطني جامع لكل مكونات الاعتراض الديمقراطي لتشكيل ائتلاف سياسي، يركز على برنامج مشترك تخوض على أساسه الانتخابات النيابية. ووجه نداءً بشأن الانتخابات، متكلماً على الحراك الشعبي خلال السنوات الست الفائتة. ولفت إلى أن «قوى سياسية ونقابية ومدنية وشعبية، على امتداد السنوات الست المنصرمة، خاضت مواجهات مشرفة في شوارع بيروت، وفي العديد من المناطق اللبنانية، وبمشاركة عشرات الآلاف من المواطنين، سعياً وراء قضايا ومطالب سياسية واجتماعية محقة، انتصاراً لحقوق الموظفين والأجراء وكل أصحاب الدخل المحدود، وتأكيداً لحق المواطن بالعلم والطبابة والسكن وفرص العمل ومحاربة الفساد».

صفي الدين: تحالفنا مع امل مصلحة للبنان

من جهته، أكد رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله هاشم صفي الدين أن حزب الله سيكون في الانتخابات المقبلة «مع حركة أمل في حلف متين وثيق وفي لوائح واحدة موحدة، وهذا أمر محسوم ومبتوت ولا نقاش فيه، ولا سيما أن المصلحة فيه لكل لبنان وليس لطائفة فقط». وشدد على أنه «حينما ينتج هذا التحالف قوة انتخابية وتمثيلية في المجلس النيابي، فإن هذه القوة هي لمصلحة كل اللبنانيين وليس جهة دون أخرى».